http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1587) السنة السابعة - السبت (22) آب 2009

تغيير الخطط الأمنية عقب تفجيرات الأربعاء .. واستكمال رفع الحواجز الكونكريتية قيد المداولة

خرق امني ادى الى خسائر بالارواح والممتلكات .. ا.ف.ب

بغداد / المدى والوكالات

قررت القيادات الامنية تغيير خططها الامنية، عقب التفجيرات التي طالت وزارتي الخارجية والمالية والتي اوقعت المئات بين شهيد وجريح.

ودعا رئيس الوزراء نوري المالكي خلال اجتماع عقده مع قادة الأجهزة الأمنية إلى إعادة تقييم الخطط والآليات التي تتبعها القوات الأمنية في مواجهة المنظمات المسلحة، واتخاذ عدد من القرارات المهمة والإجراءات السريعة الكفيلة بتثبيت الأمن في محافظة بغداد لمنع ما وصفها بمخططات القوى الإرهابية وبقايا النظام السابق من إثارة أعمال العنف.

من جهته، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري لمجموعة من المسؤولين العسكريين الأميركيين: والعراقيين إنه يجب مواجهة الحقائق والاعتراف بالأخطاء تماما مثل الاحتفال بالانتصارات. وجاءت تصريحات العسكري بعدما أشار المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا إلى أن التفجيرات وقعت بسبب إهمال وخرق أمني تتحمل القوات العراقية معظم المسؤولية عنه. فيما قال وكيل وزير الداخلية احمد الخفاجي في تصريح لوكالة الانباء الايطالية آكي»عقب تفجيرات الاربعاء: انه تشكلت على الفور لجان تحقيق عليا لمعرفة أسباب هذا الخرق الأمني، وهي لاتزال تمارس مهامها للتوصل إلى حقيقة ما جرى والتقصي عن أوجه الخلل والقصور في الاجراءات الأمنية والكشف عن الجهات الإرهابية المتورطة». ونوّه المسؤول الامني إلى أنه حالما تنتهي مهام هذه اللجان التي أشار الى أنها «تحتاج إلى وقت» سيكون بإمكانها «رفع توصيات بتغيير الخطط الأمنية المطبقة كي تتناسب وحجم التحديات الراهنة». واضاف «ما حدث يدفعنا إلى أن نراجع اجراءاتنا في تأمين وحماية أرواح العراقيين، واستكشاف السلبيات للخروج بنتائج ايجابية من شأنها منع أية أخطار تهدد سلامة البلاد على مختلف المستويات». وأقر الخفاجي بوجود « تقصير» لدى قوات الأمن في تفادي وقوع الهجمات الأخيرة والكشف المبكر عنها، و»اذا دلت التحقيقات على وجود مثل هذا القصور، فستتخذ اجراءات بحق المقصرين من رجال الأمن». وحمّل وكيل وزارة الداخلية «تنظيم القاعدة وأنصار النظام السابق» مسؤولية الهجمات. وأضاف «إن عمليات إرهابية من هذا النوع تحمل بلاشك بصمات القاعدة التي تحالفت مع أزلام صدام لضرب العملية السياسية وإرجاع العراق إلى مربع العنف الطائفي».

وعن مصير قرار رفع العوارض الاسمنتية من شوارع بغداد، رّد الخفاجي بالقول «هذا القرار اتخذ مع استتباب الأوضاع الأمنية لاسيما في العاصمة، ولكن مع هذه التطورات الأخيرة، فربما يصار إلى رفع بعضها والإبقاء على البعض الآخر، وعلى أي حال فإن الموضوع برمته الآن قيد الدراسة والبحث».

وكانت كاميرات مجلس محافظة بغداد قد رصدت شاحنة محملة بخزانات المياه حمراء اللون وهي تجتاز احد التقاطعات القريبة من مبنى وزارة الخارجية الذي حدث فيه التفجير. وقال احد اعضاء مجلس المحافظة وهو يعرض صورا حيةً عن الشّاحنة، إن كاميرات الاجهزة الامنية والحكومية عَجزت عن رصد هذه الشاحنة مما يفند مزاعم كبار المسؤولَينَ في وزارة الداخلية من انهم تمكنوا من رصد هذه الشاحنة وملاحقتها. كما فند عَضو مجلس المحافظة بحَسب قناة «الفرات» الفضائية المزاعم بشأن ان هذه الشاحنة كانت متوقفة في مكان الحادث قبل يوم من تفجيرها مؤكدا بحسب الشريط المصور انها كانت تتجول في شوارع بغداد.

وفي واشنطن، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ايان كيلي: إن الحوادث المنسقة في السابق تحمل بصمات تنظيم القاعدة، رغم عدم وجود معلومات مؤكدة تشير إلى أن القاعدة تقف وراء هذه التفجيرات. كما عبر قائد أمريكي رفيع مسؤول عن تدريب القوات العراقية عن «إحباطه»، بعد سلسلة التفجيرات التي شهدتها بغداد. وقال الجنرال فرانك هيلميك، المسؤول عن تسليم الأمن للعراقيين وتدريب القوات: «من الواضح أنه كانت هناك انتكاسة أمنية، وإلا ما كانت تلك التفجيرات لتحدث». وأشار الجنرال الأمريكي بجسب (سي ان ان) إلى أنه يعاني شخصياً «من إحباط بسبب ما حدث»، بعد أن أدرك أن هناك المزيد الذي يجب فعله فيما يتعلق بتدريب القوات الأمنية العراقية، قائلاً إن «هناك قضايا تتعلق بالمهارة الشخصية واللوجستية تعوق تلك القوات». وقال ان «الأمر صعب للغاية ويتطلب وقتاً كي تتمكن من تطوير الذكاء، ومهارات المراقبة والاستطلاع لدى عدد من الناس».

وفي السياق ذاته، اعتبر الجنرال تشارلز جاكوبي، ثاني أكبر قائد أمريكي في العراق، أن «قدرة العراقيين على حكم أنفسهم كان لب الاتفاق الأمني مع الحكومة» وقال: «سلمنا لهم مسؤولية الأمن في ٣٠ حزيران، وأعتقد أن هناك المزيد ليفعل قبل الانسحاب الكلي»، ووصف الجنرال جاكوبي «الأربعاء الدامي» الذي شهد تفجيرات حصدت أكثر من ٩٥ قتيلا بأنه «يوم صعب» وقال: «إن هدف الإرهابيين واضح، وهو أن يحملوا على المدنيين ويجردوا الحكومة من شرعيتها». ويشار الى ان قيادة عمليات بغداد قررت حجز الضباط المسؤولين عن أمن منطقتي الصالحية والباب المعظم، وإحالتهم إلى التحقيق على خلفية تفجيرات الاربعاء. وأبلغ مصدر في القيادة (المدى) ان الضباط هم كل من آمر الفوج الأول.لواء (٢٢) وامر الفوج الثالث .لواء (٤٣) في الجيش العراقي، وآمر سرية طوارئ شرطة بغداد- الصالحية، ومدراء الشرطة المحلية، وشرطة النجدة، والمرور، واستخبارات منطقة الصالحية وباب المعظم. وفي سياق متصل اوضح المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح لـ(المدى): ان عدد الضباط المحتجزين من قبل قيادة عمليات بغداد من المسؤولين عن أمن منطقتي الصالحية والباب المعظم بلغ (١١) ضابطاً، وبرتب مختلفة.

الى ذلك قال النائب عن كتلة التضامن في الائتلاف العراقي الموحد عامر ثامر:»ان لغة الشجب والاستنكار هي لغة اضعف الايمان وما عادت تقنع او تنفع في ظل هكذا حوادث امنية دموية كالتي حدثت في بغداد يوم الاربعاء». واضاف ثامر في تصريح لـ(المدى): ان هذه ليست المرة الاولى التي يقتل فيها الابرياء من العراقيين مع وجود تأكيدات متكررة من المؤسسات الامنية في السيطرة على الارض وتجفيف خلايا الارهاب والعصابات الارهابية». وتساءل:»ما الذي تقوم به المؤسسات الامنية والاستخبارية مع هذا الانتشار الواسع والمكثف في شوارع وساحات بغداد واستخدامها اجهزة الكشف عن المتفجرات؟»، وتابع :»ان الجواب ليس عدم وجود عناصر كفوءة ووطنية مخلصة، بل ان الابقاء على القيادات الفاشلة والعاجزة على التحكم والادارة الصحيحة المطلوبة والتي سبق وان شخصت وتم التأشير عليها، كان السبب بحدوث مثل هكذا خروقات تسببت باستشهاد وجرح المئات من العراقيين الابرياء».

وكانت وزارة الخارجية قد اعتبرت ان النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية العراقية كانت سببا وراء استهدافها في اعنف هجوم شهدته بغداد منذ شهور. وذكر بيان للخارجية: ان هذه الهجمات تستهدف بالدرجة الاولى تقويض العملية السياسية وشل قدرة الدولة العراقية على استعادة مكانتها الطبيعية ضمن الاسرة الدولية وتحمل مسؤوليتها كعضو فاعل فيها. ويشار الى ان غالبية دول العام قد استنكرت التفجيرات في يوم الاربعاء الماضي، واوقعت نحو ٩٥ شهيدا واكثر من ١٢٥٠ جريحا.

الهجمات الرئيسة في العراق منذ مطلع العام الحالي

بغداد / المدى

شكلت تفجيرات يوم الاربعاء الماضي، حلقة خطيرة في مسلسل استهداف الابرياء في العراق، على الرغم من انخفاض مستويات العنف خلال العامين الماضيين، في ما يلي اهم الهجمات الارهابية منذ مطلع العام ٢٠٠٩.

× ٠٢ كانون الثاني: استشهاد ٢٣ شخصا بتفجير انتحاري في اليوسفية.

× ٠٤ كانون الثاني: استشهاد ٣٥ زائرا واصابة ٦٥ بجروح بتفجير انتحاري قرب ضريح الامام الكاظم في بغداد.

× ١٣ شباط: استشهاد ٣٥ شخصا على الاقل، معظمهم من النساء والاطفال، في هجوم انتحاري نفذته امرأة استهدف زوارا كانوا يتوجهون الى كربلاء لاحياء اربعينية الحسين.

× ٠٨ اذار: استشهاد ٢٨ غالبيتهم من المتطوعين الى الشرطة واصابة ٥٨ بجروح بتفجير انتحاري نفذه شخص يقود دراجة هوائية قرب مدخل اكاديمية الشرطة في شارع فلسطين ببغداد.

×١٠ اذار: ٣٣ شهيدا و٤٦ جريحا في عملية انتحارية في سوق شعبي في (ابو غريب).

× ٢٣ اذار: ٢٥ شهيدا على الاقل و٥٠ جريحا في تفجير انتحاري نفسه وسط مجلس عزاء في جلولاء الواقعة في ديالى.

× ٢٦ اذار: عشرون شهيدا و٣٨ جريحا بانفجار سيارة مفخخة في بغداد.

× ٠٦ نيسان: استشهاد ٣٤ شخصا وجرح ١٣٠ اخرين في موجة تفجيرات استهدفت ست مناطق في بغداد وضواحيها.

× ٢٣ نيسان: استشهاد ٨٤ شخصا على الاقل في ثلاث هجمات انتحارية اوقع احدها ٥٦ قتيلا غالبيتهم من الزوار الايرانيين في المقدادية بمحافظة ديالى.

× ٢٤ نيسان : ٥٨ شهيدا بينهم ٢٠ من الزوار الايرانيين في تفجير انتحاري قرب ضريح الامام موسى الكاظم.

× ٢٩ نيسان: استشهاد ٥١ شخصا بانفجار ثلاث سيارت مفخخة في مدينة الصدر.

× ٢٠ ايار: استشهاد ٤٠ شخصا وجرح ٨٣ اخرين بانفجار سيارة مفخخة في الشعلة ببغداد.

× ٢٠ حزيران: استشهاد ٧٢ شخصا واصابة اكثر من ٢٠٠ في انفجار شاحنة مفخخة في بلدة تازا بكركوك.

× ٢٤ حزيران: ٦٢ شهيدا و١٥٠ جريحا في تفجير في احد اسواق مدينة الصدر.

× ٣٠ حزيران: ٢٦ شهيدا و٧٠ جريحا في انفجار سيارة مفخخة في كركوك، يوم انسحاب القوات الاميركية.

× ٠٩ تموز: ٣٥ شهيدا و٦٠ جريحا في عمليتين انتحاريتين في حي سكني في تلعفر، قرب الموصل.

× ٣١ تموز: سلسلة تفجيرات بالعبوات استهدفت الزوار وادت الى استشهاد ٢٩ شخصا وجرح ١٣٦ امام خمسة مساجد في بغداد.

× ٠٧ اب: ٣٧ شهيدا و٢٧٦ جريحا في انفجار سيارة مفخخة قرب مسجد تركماني في الموصل.

× ١٠ آب: ٢٣ شهيدا و١٣٨ جريحا في تفجيرين بشاحنتين مفخختين في قرية خزنة التي تبعد ٢٠ كلم شرق الموصل.

× ١٩ آب: ٩٥ شهيدا واكثر من ٥٦٥ جريحا في سلسلة هجمات في بغداد بينها شاحنتان مفخختان امام وزارتي المالية والخارجية.

احد التفجيرات الارهابية ..ا.ف.ب

القاهرة تنفي إرجاء إرسال سفيرها الدى بغداد

القاهرة / وكالات

نفي دبلوماسي مصري مسؤول، ما تردد عن أن مصر أرجأت إرسال سفيرها الجديد إلى العراق، مؤكدا أن القاهرة تسير بخطوات واضحة نحو إعادة إرسال بعثتها الدبلوماسية إلى العراق خلال الفترة المقبلة .

وقال السفير عبد الرحمن صلاح، مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية بحسب صحيفة «المصري اليوم» :إن ما يتردد عن إرجاء إرسال السفير المصري الجديد إلى العراق غير صحيح بالمرة، فنحن نسير بخطوات واضحة نحو إعاده البعثة الدبلوماسية المصرية إلى بغداد، وخاصة وأننا اتفقنا مع الجانب العراقي علي المقر الدائم للسفارة المصرية الذي يجري تجهيزه الآن. وأضاف: نظرا لان تجهيز المقر الدائم للسفارة سيأخذ بعض الوقت، فقد اتفقنا مع الجانب العراقي على اختيار مقر مؤقت للبعثة الدبلوماسية المصري يجري تجهيزه لتمارس منه البعثة مهام عملها إلى حين تجهيز المقر الدائم للسفارة المصرية في بغداد. وأوضح صلاح أنه يجري حاليا اختيار الطاقم الدبلوماسي المصري في السفارة تمهيدا إلى سفره لبغداد قريبا، وبعدها سيغادر السفير الجديد إلى هناك. مشيرا إلى أن الجانبين المصري والعراقي يكثفان حاليا من استعداداتهما لعقد اللجنة المشتركة المصرية العراقية، المقرر عقدها ايام ٦ و٧ و٨ ايلول المقبل برئاسة وزيري خارجية البلدين «أحمد أبو الغيط» و«هوشيار زيباري». وقال: بانه سيترأس شخصيا الجانب المصري في اجتماعات كبار المسؤولين التي ستعقد يومي ٦ و٧ ايلول، كما سيترأس وكيل الخارجية العراقية «لبيد عباوي» الجانب العراقي. وأكد صلاح: أن العلاقات المصرية العراقية تشهد حاليا زخما كبيرا، مشيرا إلى وجود رغبه سياسية أكيده بين البلدين في زيادة التعاون في كافة المجالات.

المعارضة الألمانية تفشل في تشكيل لجنة للتحقيق في دور مخابراتها في الحرب

برلين / د ب أ

فشلت خطط حزب الخضر الألماني المعارض الرامية لتشكيل لجنة تحقيق جديدة لبحث دور المخابرات الألمانية خلال حرب العراق وذلك قبل الانتخابات البرلمانية الألمانية المقررة في ٢٧ من أيلول المقبل.

وكان النائب البرلماني الذي ينتمي لحزب الخضر، هانز كريستيان شتروبله، قد طالب الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي الحر بالتوقيع على طلب لاقامة اللجنة وافق عليه حزب «اليسار» والتي رفضها الديمقراطيون الأحرار مبررين الأمر بأن مثل هذه اللجنة لن يكون لها معنى قبل الانتخابات. ووفقا لخطط شتروبله فقد كان من المقرر أن تقدم المعارضة هذا الطلب للبرلمان في جلسته الخاصة يوم الأربعاء المقبل بشكل يفتح الباب للجنة عقد جلسة أو جلستين قبل الانتخابات البرلمانية، في الوقت الذي أعرب شتروبله عن صدمته من رد الديمقراطيين الأحرار وقال في تصريحات صحفية «لا أتفهم موقف الحزب الديمقراطي الحر».

وكانت المحكمة الدستورية العليا انتقدت في قرار أصدرته في الثالث والعشرين من تموز الماضي، بالتحفظ في التعامل مع بعض المعلومات المهمة حول دور المخابرات الألمانية في حرب العراق. وذكرت المحكمة أن رفض شخصيات مسؤولة، مثل وزير الخارجية الحالي فرانك فالتر شتاينماير ووزير الداخلية السابق أوتو شيلي، الإجابة على اسئلة بعينها من قبل اللجنة لم يكن له ما يبرره بشكل مقنع.

أردوغان يستعدّ لتسوية المسألة الكردية

باتريك سيل

يبدو أن الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، بعد جمود طويل ومرير، لم يخترقه سوى صدامات دموية، يتحركان أخيراً من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

وقد عبّر في الشهر الجاري كلّ من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وزعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، الذي يمضي حالياً عقوبة السجن مدى الحياة في جزيرة بعد اعتقاله عام ١٩٩٩، عن الحاجة للتوصل إلى نهاية للنزاع يتم التفاوض عليها. ويدل ذلك على حصول تغير لافت في سلوك الطرفين، فضلاً عن بروز إرادة لخرق المحظورات التي سادت على مدى فترة طويلة. وبالفعل، أعلن أخيراً كلّ من أردوغان وأوجلان عن نيتهما نشر مقترحات حول كيفية التوصل إلى مصالحة. ويبدو أن ثمة نوعاً من المنافسة بينهما لجهة من منهما سيتوصّل أولاً إلى طرح خطة سلام مقبولة.

في مطلع الشهر الحالي، عقد أردوغان اجتماعاً دام أربع ساعات مع وزراء أساسيين بهدف مناقشة المسائل الكردية. ولفت وزير الداخلية التركي بشير أتالاي إلى «أنه إن كان في وسع تركيا أن تحل المشكلة، فستحرّر نفسها من القيود». كما سعى إلى معرفة وجهات نظر الولايات المتحدة والعراق. وفي هذا الوقت، قدّم مراد قره إيلان، الذي تسلمّ زعامة حزب العمال الكردستاني من أوجلان المسجون، ملاحظات توافقية. فأعلن خلال مقابلة مع الصحيفة الفرنسية «لوموند» أجريت في جبال قنديل، شمالي العراق: «يجب أن يلقي الطرفان سلاحهما... فنحن لم نكن انفصاليين منذ أكثر من عشر سنوات». وتابع بالقول: «يكمن الحل ضمن الحدود (التركية) الحالية، لكن فقط في حال اعتمدت تركيا معايير الديموقراطية الأوروبية، فالمطلوب هو الاعتراف بالهوية الكردية وبحقوقها الثقافية والسياسية، ولكن في الوقت الحالي، لم تقم الدولة سوى بتعداد الخطوات التي لا تنوي القيام بها كعدم إطلاق سراح أوجلان وعدم إدخال التعليم باللغة الكردية وعدم منح الاستقلال. فلماذا يحظر على الأكراد أن يتعلموا بلغتهم؟».

ويدرك زعماء تركيا جيداً أنه في حال أراد بلدهم الاضطلاع بدور طموح كمركز طاقة بين آسيا الوسطى والقوقاز من جهة، وبين أوروبا الغربية من جهة أخرى، فسيكون السلام في الأناضول الشرقية التي يسكن فيها الأكراد أساسياً.

والعامل الأهم في المعادلة، عمل رئيس الوزراء التركي أردوغان تدريجاً على تجريد نظام تركيا السياسي من الصبغة العسكرية. فقد نجح شيئاً فشيئاً في ترويض القوات المسلحة التركية التي كانت قوية والتي عمدت منذ أن أنشأ مصطفى كمال الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ إلى القيام بانقلابات وتصرّفت على أنها دولة ضمن دولة. أما العمل الإصلاحي الأخير الذي حظي بتشجيع الاتحاد الأوروبي فهو اعتماد قانون قد يحاكم في ظلّه أعضاء القوات المسلحة المتهمون بأعمال إجرامية، في المحاكم المدنية عوضاً عن المحاكم العسكرية. وقد تقلّص تأثير الجيش في السياسة جرّاء تعيين شخص مدني لرئاسة مجلس الأمن القومي.

وغنيّ عن القول إن رؤساء القوات المسلحة هم من أشد المعارضين للمصالحة مع حزب العمال الكردستاني، سيما وأنهم شنّوا ضده قتالاً عنيفاً على مدى ربع قرن. وتوجّب على أردوغان أن يقلّص سلطة الجيش السياسية المستقلة حتى يتمكّن من الانفتاح على حزب العمال الكردستاني وليحظى بفرصة النجاح في مهمته.

× كاتب بريطاني أخصائي في شؤون الشرق الأوسط.

عناصر من حزب العمال الكردستاني التركي